تعزيز الاقتصاد الرقمي العراقي: آفاق التعاون الدولي والإقليمي

م.م بان قدس يوسف
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
ban.q.yousif@uomustansiriyah.edu.iq

ملخص البحث :

أصبح الاقتصاد الرقمي حجر الزاوية للتنمية المستدامة في العصر الحديث، حيث أصبحت التكنولوجيا أداة محورية لتحفيز النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي ويعاني العراق من تحديات كبيرة في هذا المجال، من ضعف البنية التحتية الرقمية إلى نقص الكفاءات التقنية، مما يعوقه عن الانخراط الفعّال في الاقتصاد الرقمي العالمي في هذا السياق، يُعتبر تعزيز الاقتصاد الرقمي أداة استراتيجية لمواجهة تحديات التنمية، حيث يُسهم في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية، مثل النفط. كما يُعد وسيلة لتقليص الفجوة الرقمية بين الدول، مما يعزز العدالة الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة بين الدول في هذا الصدد، وهو ما يستلزم جهودًا متواصلة لتطوير الهيكلية التحتية الرقمية وبناء القدرات البش وإمكانات التعاون الدولي والإقليمي لتعزيز هذا القطاع، بما يضمن تقليل الفجوة الرقمية وتحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي ويسعى هذا البحث إلى استعراض واقع الاقتصاد الرقمي في العراق، التحديات التي يواجها، الاجتماعي. بفضل الاعتماد المتزايد على الابتكارات التكنولوجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، برز الاقتصاد الرقمي كعنصر أساسي التي تعيد تركيب طبيعة الاقتصادات العالمية، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك، وفرص العمل، وتوسيع نطاق الخدمات.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، العراق ، آفاق تعاون الدولي الإقليمي ، أهمية الانتقال الى العصر الرقمي، مكونات الاقتصاد المعرفي.

Strengthening the Iraqi Advanced Economy: Prospects for International and Regional Cooperation

Assist. Lectu. Ban Quds Yousef Abdul Rahman
Al-Mustansiriyah University/College of Political Science

Abstract:

The digital economy has become the pillar of social development in the modern era, as technology has become a pivotal tool for stimulating economic growth and social development. Iraq suffers from major challenges in this area, from weak digital data to lack of technical efficiency, which hinders it from being effective in the global digital economy in this context, to be able to adopt the digital economy as a strategic tool to address development challenges, as it contributes to diversifying the digital economy and relying on the national economy, such as the digital economy. It also aims to narrow the gap between countries, creating economic and social justice. However, there are still large gaps between countries in this area, which requires continuous cooperation from the digital Internet, the Internet of Things, and international and regional

cooperation venues to enhance this sector, including a number of digital integration, integration with the global economy, and this research seeks to review the real digital economy in Iraq, the challenges it faces, social. Which depends on what began to form different global economic types, and the economy emerged as one of the most important factors that include the formation of different types of global economies, including the choice of production and consumption, and job opportunities, which contributes to the scope of services.

Keywords: The digital economy, the importance of the transition to the digital age, components of the knowledge economy, Iraq, prospects for international and regional cooperation.

المقدمة:

ساهم التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تغيرات جذرية في مختلف أنماط الحياة ومجالاتها، فقد ساهم مباشرة نحو التحول الى أساليب آليات تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، ونتج عنه بروز نوعاً جديداً من الاقتصاد عرف حينها بالاقتصاد الرقمي، كأحد المحاور الرئيسية للازدهار الاقتصادي والاجتماعي ، وانعكس تأثيره إيجابياً على المجتمع ككل ، إذ إن التحول للاقتصاد الرقمي كفيل بتحقيق تغيرات وأحداث جديدة تؤثر إيجابياً على المصالح الاقتصادية للدول كافه والعراق بشكل خاص، وقد طرأت تغيرات كبيرة على المجتمع والاقتصاد ، بفضل التوسع والتكامل الذي شهده مجال تقنية المعلومات ، اصبحت ألاجهزة الحوسبة والأدوات الإلكترونية متمكنة من إقامة التواصل الفوري مع بعضها بصرف النظر عن بعد المسافات بينها ، وهذا يجعلها قادرة على التواصل عبر شبكات أهمها النظام الشبكي الدولي (الشبكة العنكبوتية)، أن التقدم المتسارع في الأدوات والآلات والهيئات الحديثة مكن من اختصار الوقت وتقلل الكلف وبلوغ مرونة أكبر واتقان اسمى جعل له القدرة على معالجة البيانات والذكاء الاصطناعي بطاقة كبيرة ، وأن الاقتصاد الرقمي محركاً رئيسياً للنمو العالمي، إلا أن إنجاز الفائدة المطلوبة منه يحتاج التعاون الفعّال على مدار المستويين الدولي والإقليمي. إذ أمكن للتكامل مع الدول المتقدمة رقمياً والشراكات مع دول المنطقة أن يساهم في نقل المعرفة، وتطوير البنية التحتية، والانتفاع من التجارب المثمرة، بما يحفز من قدرة العراق على التحول الرقمي الشامل.

أهمية البحث:

تظهر من خلال تشجيع الاقتصاد الرقمي العراقي عبر استثمار الفرص المتاحة للتعاون الدولي والإقليمي، مع تسليط الضوء على الأطر الاستراتيجية التي يمكن من خلالها بناء شراكات مستدامة تُسهم في التطور الشامل . كما يهدف الى معرفة أسباب مشجعة ومعوقات التي تواجه العراق في مسيرته نحو الاقتصاد الرقمي، مع عرض توصيات تُسهم في تعزيز دور التكنولوجيا في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

إشكالية البحث:

ان الإشكالية التي يسعى البحث الى معالجتها تمكن في السؤال التالي: إلى أي مجال يمكن للعراق الانتفاع من التعاون الدولي والإقليمي لتحفيز اقتصاده الرقمي، وما هي الصعوبات التي يقابله في تحقيق تبدل رقمي شامل ومستدام يدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي؟

فرضية البحث:

يقوم هذا البحث على الفرضية التالية: يمكن تشجيع الاقتصاد العراقي الرقمي عن طريق تكثيف التعاون الدولي والإقليمي، أن يسهم بشكل فعّال في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة وبناء القدرات، مع التغلب على التحديات متصلة بالبنى التحتي الرقمي، والكوادر الإنسانية، وسياسات ترتيبه .

منهجية البحث:

لتحقيق اهداف البحث ومعالجة الإشكالية المطروحة سيتم اعتماد منهجية بحثية شاملة منها المنهج الوصفي التحليلي، سيتم تقسم البحث الى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: الاقتصاد الرقمي (المفهوم والمكونات).

المحور الثاني: الاقتصاد العراقي الرقمي.

المحور الثالث: آفاق تعاون الدولي والإقليمي.

المحور الأول: الاقتصاد الرقمي (المفهوم والمكونات)

أولا: مفهوم الاقتصاد الرقمي

تباينت المصطلحات المتعلقة بهذا النوع المستجد المبتكرة من الثورة الرقمية ، كالاقتصاد الرقمي ، وتقنية المعلومات، واقتصاد المعرفة ، والكومبيوتري، والإنترنت، والحضور الجاهز للزمن بين مكونات العالم وقطاعاته وأفراده من دون حواجز ولا رقابة ، على الرغم من عدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه لمفهوم الاقتصاد الرقمي[1]، لكن يمكن تعبير عنه بانه مجموعة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الاتصالات اليومية عبر وسائل الاتصال الحديثة المتصلة بشبكة عنكبوتية من المعلومات تتيح للأشخاص والمؤسسات والشركات الترابط فيما بينها وتمكنها من استكشاف العالم والحصول على معلومات دقيقة عن كافه الأنشطة الاقتصادية المتاحة وفي أي مكان في العالم، وتسهل لهم القيام بأجراء عمليات تجارية متعددة ومعقدة، وتمكنهم من شراء كل ما يريدون وبأسرع وقت[2]، ويعرف على انه عملية تناغم وتعاون متواصلة بين تكنولوجيا المعرفية من جانب ، والاقتصادات المحلية والقطاعية والدولية من جانب اخر . ويرمي هذا التفاعل إلى بلوغ الوضوح اللحظي في العمليات الاقتصادية وزيادة الإنتاجية، مما يدعم القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية للدولة في مراحلها المختلفة، تلعب تكنولوجيا المعلومات دورًا استراتيجيًا في تعزيز النمو الاقتصادي وإصلاح الاساليب المالية والتجارية، حيث تشارك في تحويل أنماط الأداء الاقتصادي في مجالات المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري ويعتمد ذلك على السرعة، مما يعمق القدرة التنافسية القائمة على عامل الوقت [3]، يساهم الاقتصاد الرقمي في دمج اقتصاد الدولة ضمن نطاق الاقتصاد العالمي، مما يزيد من فرص المتاحة للتجارة الدولية والوصول إلى الأسواق الدولية التي كانت من الصعب الوصول إليها سابقًا ، كما يتميز بمنصاته وأسواقه الافتراضية التي مكنته من تجاوز وسائل انتقال التقليدية كتقديم الخدمات الطبية

[1] وسن مشعل سرحان، عبد الرزاق حمد حسين،الاقتصاد الرقمي ودوره في التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي(دراسة تحليلية) للمدة (2004-2020) ، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد18، العدد 59، 2022، ص 450.

[2] احمد إبراهيم حسين علي العبيدي، واقع تطبيق الاقتصاد الرقمي في العراق وعلاقته بالنمو الاقتصادي (بغداد: مجلة دراسات محاسبية ومالية، 2024) ، ص 234

[3] حامد عبد علي شمران ، السياقات القانونية والإدارية والفنية للاقتصاد الر قمي للدول المتقدمة (بغداد: دار المتنبي، 2017)، ص 4

عن بُعد و كذلك يحفز الاقتصاد الرقمي العلاقات بين مختلف الأطراف الاقتصادية بما فيها موردين، مصدرين، منافسين، مستثمرين، مؤسسات نقدية، جهات التغطية، أضافة الى الأجهزة الحكومية والجهات الدولية، ما يجعله محركًا رئيسيًا في تحفيز التعاون الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي ، او يمكن تعريفه أيضا هو الذي تتدفق الية البيانات عبر الكبيوتير والشبكات وينتشر فيه تطبيق المعارف الانسانية وتطوراتها المتسارعة على المنتجات وتمارس فيه معظم الانشطة الاقتصادية بسرعة أكبر وتكاليف اقل وجوده افضل وبشكل أكثر تميزاً وأكثر أمناً[1].

و أيضا هو تهيئه بيئة اقتصادية مرنه الكترونياً استناداً الى معالجة الالكترونية وتخزين ونقل المعلومات بما في الانشطة التي توفرها البنية التحتية المادية وتمكين البرمجيات اللازمة لها ، كما يعرف بانه الاقتصاد المتولي على مبدأ إنتاج ونشر واستعمال المعرفة، كونه القدرة الأساسية الدافعة للنمو الاقتصادي وزيادة الثروة وتلعب فيه المعرفة والابداع والتجديد دوراً رئيسياً ومتنامياً في احداث النمو واستدامته، وتعد المعرفة أهم عوامل النمو في الاقتصاد الرقمي بل انها تعد سلعة قائمة بحد ذاتها، هذا وان اقتصاد الذكي يمثل حقبة من النضوج والتطوير الذي يركز على معالجة البيانات وسرعة الاتصال[2].

لذا فإن يمكن القول أن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد مبني على نظام يحركه وينظمه المعرفة وانتشار المعلوماتية والسيطرة عليها، حيث تتنافس الشركات على استحواذ المواهب البشرية، ورأس المال البشري المؤهل من أجل الوصول الى اكبر فرصة ممكنه للتحسين والتعديل ان الاقتصاد الرقمي يعتمد على الانتشار الواسع والسريع للشبكة العنكبوتية والتي تتيح للجميع المعلومات التي تعني بالأعمال والمنتجات والصناعات المختلفة وتمكنهم من شراء ما يحتاجونه ومن أي مكان في العالم ، ويعد اليوم من أهم المكونات الأساسية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية وتحسين جودة الحياة، بفضل قدرته على إعادة تشكيل طرق العمل وتقليل التكاليف، مع زيادة التنافسية وتعزيز الابتكار[3].

ثانيا : العناصر المكونة للاقتصاد الرقمي

يعتمد الاقتصاد الرقمي على مجموعة من العناصر الأساسية التي تُشكل الإطار العام لعمله وتمكنه من تحقيق أهدافه، هذه العناصر تعد الأسس الجوهرية التي تُدعم في بناء اقتصاد رقمي فعال ومستدام. وتتضمن العناصر المكونة للاقتصاد الرقمي ما يلي:

1_ الأنشطة الرقمية: من الخصائص الأساسية التي يتميز بها الاقتصاد الرقمي، فهي لا تقتصر على البرامج الإلكترونية، الموسيقى، والفيديو فقط، بل تمتد لتشمل الكتب، الجرائد، المجلات الرقمية، بالإضافة إلى الخدمات الرقمية المختلفة. من بينها حجز تذاكر السفر، والخدمات البنكية، وكذلك تبلور عملة مشفرة والخدمات الحكومية عبر الإنترنت[4].

تُسهم هذه المنتجات في ظهور ما يُعرف بـ "الأنشطة الرقمية"، والتي تستند على التكنولوجيا الرقمية في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات، ما يُميز المنتجات الرقمية هو قدرتها على التكيف مع رغبات الزبائن واحتياجاتهم، إذ يُمكن إنتاجها وفقًا لمتطلباتهم. وتتميز المنتجات

[1] رحيم حسين ، مناصريه رشيد ، واقع الاقتصاد المعرفي والرقمي وتأثيراته على تنافسية المؤسسة (موقع مدار على الخط 2007, ص. 1) ، على الموقع: http://www.madarre.search.com

[2] خالص باقر هشام النجار، الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه) غير منشورة(، كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، ص.1.

[3] واقع تطبيق الاقتصاد الرقمي في العراق وعلاقته بالنمو الاقتصادي، مصدر سابق، ص 236

[4] Maryam Firas Abdullrada ,Bushra Ali Waheeb, The Role of Digital Economy in Iraqi Economic Growth for The Period of 2010-2022 (Analytical Study), Bagdad, Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS) ,vol29,2023, p100

الرقمية بتكلفة إنتاجية منخفضة؛ إذ تكون التكاليف الثابتة هي الجزء الأكبر من التكاليف، بينما التكاليف المتغيرة تكاد تكون ضئيلة جدًا. وهذا يُبرز الكفاءة الاقتصادية التي تُوفرها المنتجات الرقمية مقارنة بالطرق التقليدية للإنتاج.

2- المستهلكون: يمتاز الاقتصاد الرقمي بوجود عدد كبير من المستهلكين فكل من يدخل على الشبكة العنكبوتية يعد زبون محتمل ان يستهلك السلعة الموجودة حيث بإمكانهم البحث والاختيار وحتى المساومة بسبب وجود عدد كبير من السلع الرقمية المعروضة التي تتيح له حرية الاختيار.

3- البائعون: وهم كل مؤسسة او منظمة تعرض منتجاتها على الانترنت فالترويج والدعاية والاعلان يتم الكترونياً خاصة في السلع التي لا تكون مادية ملموسة بل هي افترا يه مثل أمازون دوت كوم (Amazon.com) ومنظمة ياهو ((Yahoo) وان السوق الافتراء ي هو سوق يمتاز بحرية الدخول والخروج اليه بسبب عدم وجود عوائق تمنع الدخول[1] .

4- الهيئات المسؤولة عن الاطارات القاعدية: تتضمن المنظمات والجهات مشرفة على تأمين البرامج والحاسبات الالكترونية وشبكات الاتصال وتوفير الهيئات الاستشارية من اجل ضمان نجاح العملية بجودة وكفاءة عالية.

5- الانظمة والقوانين: أي الانظمة والقوانين المساندة للاقتصاد الرقمي لغرض تقليل الآثار السلبية وحماية المستهلكين والعاملين في ظل فضاء النطاق العريض[2].

6- المنسقون: أيا كان نوعهم فإنهم يعدون من العناصر الأساسية الاقتصاد الرقمي حيث انهم المعنيون عن إجماع المعطيات والوقائع اللازمة واعطائها للعملاء والبائعين مما يتيح لهم التنسيق والمواءمة بين الطرفين لغرض إتمام المبادلات. وبهذا يمكن القول بأنهم هم المسؤولون عن خلق السوق الافتراضي، كما يقومون أحيانا بتقديم بعض الخدمات القاعدية لهذا السوق من خلال توفير المعلومات اللازمة لقيامه[3].

7- الخدمات التكميلية: تنوعت صورها والتي تتكفل بتقديم شهادات الثقة والالتزام تضمن التعامل الامن مع البائعين وصولا الى توفير المعرفة اللازمة لأطراف هذا النظام لضمان استمراريته كما يمكن أن يشتمل هذا المكون على الجوانب التشريعية والقانونية التي تحكم التعامل في ظل الاقتصاد الرقمي.

8- منشئو للمحتوى: هم مؤسسات مختصة بتطوير المنصات الرقمية ومحتوياتها، سواء كانت موجهة لهم او لجهات أخرى ويعد احد اهم مكون من مكونات الاقتصاد الرقمي نظرا لدوره الكبير في بناء وتطوير الفضاء الرقمي[4].

المحور الثاني: الاقتصاد الرقمي العراقي

أولا: أهمية الاقتصاد الرقمي في العراق

مع توسع استخدامات الرقمنة في كافة أرجاء العالم ونموًها العامي المتسارعً، فقد حضي الاقتصاد الرقمي بأهمية متزايدة كونه ظاهرة حديثة النشأ، وهذا النمو يرتبط بشكل وثيق بالتغيرات

[1] زينب هادي نعمه، تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة من (1999-2013) مع الإشارة الى حالة العراق (كلية الإدارة والاقتصاد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2015)، ص 15

[2] فارس رشيد البياتي، اقتصاديات برمجيات نظم المعلومات، (الاكاديمية العربية في الدنمارك , 2008), ص 11

[3] شوالب اسلام، مزياني وائل عبدالسلام، واقع انتقال المؤسسات الاقتصادية الى الاقتصاد الرقمي ودوره في مواجهة المستجدات العالمية دراسة استقصائية لعينه من مؤسسات بولاية قالمة، (جزائر: رسالة ماجستير، 2020-2021) ، ص 17

[4] مصدر سابق، ص 18

الاقتصادية التي بدأت مع ظهور الإنترنت في الجزء الأخير من الحقبة العشرينية ، والذي تصنف الركيزة تطور الاقتصاد الرقمي، ومع ذلك، شهد الفترة الاولى من القرن (21) وحتى سنة 2010 مجموعة مترابطة من التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما ساهم بشكل كبير في انتشار ودعم الاقتصاد الرقمي، تُرجح هذه النقلة النوعية إلى زيادة استخدام تقنيات الإنترنت عبر الأجهزة المحمولة، مثل الهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والطابعات ثلاثية الأبعاد، وقد أدى ذلك إلى ظهور نماذج اقتصادية رقمية جديدة، منها الحوسبة السحابية، والحكومة الرقمية، والمنصات الرقمية، والخدمات الرقمية الأخرى[1]،كما زادت كثافة استخدام البيانات بفضل المعادلات الخوارزمية، والتقنيات الأتمتية، والروبوتات الحديثة، لعبت هذه التطورات دورا محوريا في دعم الاقتصاد الرقمي من خلال إعادة تشكيل سلوك المستهلك الحالي، وتعزيز التفاعلات التجارية، وتطوير نماذج أعمال جديدة إضافة على ذلك، أسفرت هذه التغيرات عن نشوء عمليات وأنظمة وقطاعات اقتصادية جديدة ضمن البيئات الفردية والمجتمعية، وهو ما يظهر بوضوح في هيمنة الشركات العملاقة على الاقتصاد العالمي[2]، لذا تظهر أهمية الاقتصاد الرقمي العراقي من خلال:-

1 -اعتماده على العقول البشرية بشكل اساسي، أما بقية الأمور الأخرى فتعتبر مساندة له بأكثر من كونها دافع رئيسي في الاقتصاد.

2 -تعزيز النقاط التنافسية: حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة كالإنترنت في تبديل وتعديل أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الاني.

3 -نمو وتكامل الأنظمة الاقتصادية أتجاه الاقتصاد العالمي مما يعزز النشاط التجاري ويسهم في فتح أسواق جديدة وقطاعات السوقية التي كان من الصعب الوصول إليها سابقا.

4 - مرونة اتخاذا التوجيهات: يمكن عبر الاقتصاد الرقمي استخلاص البيانات بسرعة ، وبالمقابل تساعد مهارات إدارة المعلومات على الاستخدام الفعال لها وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية في مختلف الدول، ومما تجدر الاشارة اليه انه لو طبقت النقاط اعلاه بصورة عملية وفنية فإن القائمين على الاقتصاد التقني في الدولة العراقية قادرين في الوصول بالاقتصادي الرقمي الى بر الامان ومن ثم الاندماج مع الاقتصاد الدولي وسهوله الوصول الية بصورة عملية[3]، وان تحقيق اقتصاد رقمي متكامل في العراق يُعتبر خطوة ضرورية نحو بناء مستقبل مستدام وآمن، ويتطلب ذلك من الحكومة والقطاع الخاص العمل معًا لتطوير البنية التحتية الرقمية، وتأهيل الكوادر البشرية، وتوفير السياسات الداعمة لتعزيز التحول الرقمي. بذلك، يمكن للعراق الاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها الاقتصاد الرقمي لتحقيق النمو المستدام وتعزيز التكامل مع الاقتصاد العالمي.

---

[1] جمال حسين علي، عمر عبد الله محمد، ضياء حسين سعود، تقيم كفاءة التحول الرقمي في ريادة الاعمال الصناعية في العراق باستخدام نماذج تحليل مغلق البيانات للمدة (2006-2023)، عدد خاص ببحوث مؤتمر العلمي الخامس لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى ، المجلد(14)، العدد (2)، الملحق(1)، 2024، ص 39.

[2] طالب سلطان حمزة ، أرشد حمزة حسن، الاقتصاد الرقمي العراقية بين النجاحات والاخفاقات والتحديات ، على الموقع : file:///C:/Users/sww/Downloads/Telegram%20Desktop/_%E2%81%A815_ الاقتصاد_الرقمي_في_الدولة_العراقية_بين_النجاحات_والاخفاقات%20 ، ص 5

[3] زاهدة محمد عبد العظيم، جدولة الحسابات الختامية للخزينة العراقية وفق معيار التقدم التقني، (بغداد: مطبعة الجامعة التكنولوجية، 2020) ، ص 6

ثانيا: الاضطرابات التي تواجه الاقتصاد العراقي الرقمي

وأن كان الجهود المبذولة بشكل مستدام ومستمر لتحفيز خدمة الاقتصاد الرقمي والتحول المعرفي، فإن هناك بعض الثغرات التكنولوجية التي لابد من العمل عليها لتعجيل خطى المستقبل المعرفي في العراق في ظل التحديات الجديدة التي يشهدها العالم، ذلك عبر وضع وتنفيذ استراتيجيات لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الحرجة النادرة مثل الطيف وإدارة عناوين بروتوكولات الإنترنت الى جانب ذلك الانتقال إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت كما لا بد من اسناد ووضع وتنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي على المستويات الوطنية والإقليمية، لخلق الطلب وتوسيع المبادرات الرقمية ووضع برنامج لتنمية القدرات لمساندة واضعي السياسات والجهات التنظيمية وممثلي القطاع العام، وتصميم سياسات تستند إلى منهج شمولي[1]، لذا يواجه العراق العديد من الصعوبات التي تعرقل من تطوره وتحقيق الفائدة القصوى منه، ومن أبرزها تتلخص في: _

1 - افتقار الى خدمة الاتصال بالأنترنيت بالسرعة التي تلبي حاجات الافراد والمؤسسات وبتكلفة معقولة عن طريق تقوية السعات الخاصة بالأنترنيت.

2 -عدم توفير انظمة الدفع الالكتروني E-payment وفق معايير وبرامج حديثة وايجاد بنية تحتية رقمية ملائمة ومتناغمة مع التطورات الحالية في بلدان الجوار والبلدان الإقليمية.

3 -انخفاض سرعة الاتصال بالشبكة العنكبوتية بمستوى ملفت للنظر مع ارتفاع تكاليف الانترنت في السنوات الأخيرة على الرغم من الوعود التي اطلقتها وزارة الاتصالات بتحسين الخدمة، فإنها لا تزال سيئة ولم تصل إلى مراحل الجودة المعتمدة، ووفق مشتركين وخبراء اتصالات معبرين إلى أن خدمة الإنترنت المدعوم التي أعلنت عنها وزارة الاتصالات العراقية لم تحول من واقع الخدمة المتاحة لأن مصدر الإنترنت لا يزال هو ذاته ، وجاء العراق في المرتبة 113 عالمياً في جودة خدمات الإنترنت[2]، وفق بيانات مركز الإعلام الرقمي العراقي (منظمة غير حكومية) يعتمد التقرير الخاص بمؤشر الاقتصاد الرقمي 2022 على الأبعاد الاستراتيجية الخمسة للرؤية للاقتصاد الرقمي [3]:

1- الأسس الرقمية: ويركز هذا البعد على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكون مؤهلة لمواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة على مستوى العالم، مما يضمن جاهزيتها لمتطلبات المستقبل الرقمي .

2- الابتكار الرقمي: يهدف إلى تعزيز قدرات الدول على مواكبة المستقبل التكنولوجي المتسارع على المستوى الدولي وتوافر نظم التعليم والمهارات التي تساعد على الابتكار المتواكب مع اتجاهات التكنولوجيا الحديثة.

3- المشارك الالكتروني : ركز على تمكين الأفراد من الاستفادة المثلى من التقنيات المتقدمة عبر تحسين درجة التدريب والخبرات اللازمة للتعامل بفاعلية مع البيئة الرقمية.

4- الأعمال الرقمية : يسعى الى دعم المنشآت عبر التوظيف الأمثل للانظمة الحديثة والاسهام المؤثر في الاقتصاد الرقمي وتوفر بيئة الأعمال الرقمية المواتية للتغيرات التكنولوجية.

---

[1] علياء حسين خلف الزركوشي، منتهى زهير محسن السعدي، التحول الى الاقتصاد الرقمي في العراق ضرورة تنموية، (بغداد ، مجلة كلية الكوت الجامعية ، 2022) ، ص141

[2] فاضل نعمه طاهر الصريفي ، الاقتصاد الرقمي التحولات والاتجاهات، (جامعة الكوفة: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 2022)، كلية الإدارة والاقتصاد

[3] مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمكتب التنفيذي للاتحادات المتخصصة في جامعة الدول العربية، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، 2022

5- الحكومة الالكترونية الذكية : تستهدف بناء حكومات رقمية تستثمر في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل خدمة المجتمع وتقليص نفقات التعاملات وتحسين جودة الحياة للمواطن وتحصيل المصداقية ، مع توفر آليات فعالة لتحقيق النفع بين الأطراف المعنية الثلاث الفرد الشركة الحكومة [1]، لذا يحتاج العراق الى إصلاحات شاملة في هذه المجالات لتسريع التحول الرقمي وتحقيق أقصى استفادة من الاقتصاد الرقمي مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة .

المحور الثالث: آفاق التعاون الدولي والإقليمي

يسعى العراق إلى تعزيز مكانتها في الاقتصاد الرقمي من خلال التعاون الدولي والإقليمي مع مختلف الشركاء في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويعد هذا التعاون خطوة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى البنية التحتية الرقمية، ويؤثر بشكل كبير على تحفيز الابتكار وزيادة الاستثمارات في هذا القطاع.

1- التعاون مع المنظمات الدولية: من خلال شراكات مع منظمات مثل الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي(UNDP) ، يمكن للعراق الاستفادة من الخبرات الدولية في مجالات مثل بناء القدرات الرقمية، وتطوير السياسات الرقمية، وتحسين الأمن السيبراني. هذه الشراكات توفر دعمًا فنيًا وماليًا من خلال برامج التدريب والمساعدات التقنية لتسريع التحول الرقمي.

2- التعاون الإقليمي: يعد التعاون مع الدول المجاورة مثل الأردن وتركيا وإيران من خلال شبكات البيانات والبنية التحتية الرقمية خطوة مهمة لفتح أسواق جديدة للشركات العراقية في المنطقة ، هذا التعاون يعزز التكامل الرقمي ويعزز إمكانية تبادل البيانات والخدمات الرقمية عبر الحدود، مما يساعد في تسهيل التجارة الإلكترونية ودعم الاقتصاد الرقمي في العراق[2] .

3- الاستفادة من الخبرات العالمية: يمكن للعراق الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الحكومات الرقمية والتعليم الإلكتروني والابتكار التكنولوجي. التعاون مع دول مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين التي حققت تقدما كبيرا في هذه المجالات يمكن أن يساعد العراق في تطوير استراتيجيات فعالة لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في القطاع الحكومي والتجاري[3].

4- الاستثمار في البنية التحتية: يعتبر التعاون مع الشركات العالمية في مجالات تكنولوجيا المعلومات من خلال الشراكات الاستراتيجية ضروريًا لتطوير بنية تحتية رقمية قوية ويستفيد العراق من الاستثمارات الإقليمية والدولية لتحسين شبكات الإنترنت وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية في مختلف أنحاء البلاد.

5-التبادل المعرفي والتكنولوجي: يوفر التعاون الدولي فرصًا لتبادل المعرفة والتقنيات الحديثة، بما في ذلك التوسع في حلول العقل الصناعي، البلوكتشين، وإنترنيت من خلال الشراكات مع مراكز بحث والمؤسسات الأكاديمية في الخارج، يمكن للعراق أن يواكب أحدث الاتجاهات في التكنولوجيا ويطور قطاعاته الاقتصادية بما يتماشى مع الاقتصاد الرقمي العالمي، من خلال هذه التعاونيات،

[1] عدنان البار، خالد علي المرحبي ، التحول الى الاقتصاد الرقمي كيف ولماذا، (جامعة الملك عبد العزيز: مجلة كلية الحاسبات وتقنية المعلومات ، العدد1، 2019)، ص3-4

[2] الرقمية من اجل التنمية المستدامة، على الموقع: https://www.undp.org/arab-states/digital-sustainable-development

[3] علي محمد الخوري، الحوكمة الرقمية: مفاهيم وممارسات، (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2021)، ص 139-141

يمكن للعراق تعزيز موقعه في الاقتصاد الرقمي، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية والنمو على المدى الطويل[1].

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

النتائج :

1- يحظى العراق مرتكزات نادرة لتطوير اقتصاده، مثل الموقع الجغرافي الاستراتيجي بين أسواق الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا، وثرواته الطبيعية والبشرية، بالإضافة إلى السوق المحلية المتنامي.
2- تقدم متتابع في البنية التحتية الرقمية، بما في ذلك شبكات الإنترنت والألياف الضوئية، لكن تبقى الحاجة كبيرة لتحديثها وتوسيعها.
3- ضآلة الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار مقارنة بدول الجوار.
4- افتقاد الى التشريعات والسياسات التي تشجع على استخدام التقنيات الرقمية، وضعف الأمن السيبراني.
5- هجرة الكفاءات العراقية المؤهلة في مجالات التكنولوجيا إلى الخارج.
6- التعاون الإقليمي خصوصاً مع دول الخليج التي تشهد طفرة رقمية (مثل السعودية والإمارات)، يمكن أن يسهم في نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات والشراكة مع المنظمات الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي تقدم دعماً مالياً وتقنياً لإطلاق مشاريع الاقتصاد الرقمي، أهمية الانضمام إلى شبكات التجارة الرقمية العالمية لتعزيز التكامل مع الأسواق العالمية.

التوصيات

1- زيادة الاستثمارات في شبكات الإنترنت عالية السرعة وتوسيع التغطية إلى المناطق النائية. والتعاون مع الشركات الإقليمية والدولية لتحسين خدمات الاتصالات وتقنيات السحابة الإلكترونية.
2- إطلاق برامج تدريب وتطوير تكنولوجي للشباب بالتعاون مع شركات التكنولوجيا الكبرى. وتقديم حوافز للكفاءات العراقية المغتربة للعودة والمساهمة في بناء الاقتصاد الرقمي، وضع قوانين تحمي حقوق الملكية الرقمية وتشجع الابتكار .وتحديث سياسات الأمن السيبراني لضمان بيئة رقمية آمنة ومستدامة.
3- إنشاء شراكات استراتيجية مع دول المنطقة التي تملك تجارب ناجحة في الاقتصاد الرقمي، واستغلال الاتفاقيات التجارية لتعزيز التجارة الإلكترونية وتصدير الخدمات الرقمية، والانضمام إلى مبادرات إقليمية مثل "رؤية 2030" السعودية للاستفادة من الاستثمارات التكنولوجية.
4- تقديم حوافز ضريبية واستثمارية للشركات المحلية الناشئة في قطاع التكنولوجيا، دعم المبادرات المحلية مثل الحاضنات والمسرعات الرقمية.
5- توجيه استثمارات التكنولوجيا إلى مشاريع صديقة للبيئة تدعم مراكز البيانات والطاقة النظيفة.

النتيجة المتوقعة بتنفيذ هذه الاستراتيجيات، يمكن للاقتصاد الرقمي العراقي أن يتحول إلى قوة

[1] الأجندة الرقمية العربية والاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، برنامج الأمم المتحدة الإسكوا ، على الموقع: https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/01-arabictstrategy_proposedstructure_v0.pdf

دافعة للنمو الاقتصادي المستدام، مما يسهم في تحسين بيئة الأعمال، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز التكامل مع الاقتصادات العالمية.

المصادر:

(1) احمد إبراهيم حسين علي العبيدي، واقع تطبيق الاقتصاد الرقمي في العراق وعلاقته بالنمو الاقتصادي (بغداد: مجلة دراسات محاسبية ومالية، 2024) ، ص 234.

(2) الأجندة الرقمية العربية والاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، برنامج الأمم المتحدة الإسكوا ، على الموقع: https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/01-arabictstrategy_proposedstructure_v0.pdf

(3) الرقمية من اجل التنمية المستدامة، على الموقع: https://www.undp.org/arab-states/digital-sustainable-development

(4) حامد عبد علي شمران المعموري، السياقات القانونية والإدارية والفنية للاقتصاد الر قمي للدول المتقدمة (بغداد: دار المتنبي، 2017)، ص 4.

(5) خالص باقر هشام النجار، الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه) غير منشورة(، كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد، جامعة البصرة

(6) رحيم حسين ، مناصريه رشيد ، واقع الاقتصاد المعرفي والرقمي وتأثيراته على تنافسية المؤسسة(موقع مدار على الخط 2007,1) ، على الموقع: http://www.madarre.search.com

(7) زاهدة محمد عبد العظيم ، جدولة الحسابات الختامية للخزينة العراقية وفق معيار التقدم التقني، (بغداد: مطبعة الجامعة التكنولوجية، 2020)

(8) زينب هادي نعمه، تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة من (1999-2013) مع الإشارة الى حالة العراق (كلية الإدارة والاقتصاد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2015)

(9) شوالب اسلام، مزياني وائل عبدالسلام، واقع انتقال المؤسسات الاقتصادية الى الاقتصاد الرقمي ودوره في مواجهة المستجدات العالمية دراسة استقصائية لعينه من مؤسسات بولاية قالمة، (جزائر: رسالة ماجستير، 2020-2021)

(10) طالب سلطان حمزة ، أرشد حمزة حسن، الاقتصاد الرقمي العراقية بين النجاحات والاخفاقات والتحديات ، على الموقع : file:///C:/Users/sww/Downloads/Telegram%20Desktop/_%E2%81%A815_ الاقتصاد_الرقمي_في_الدولة_ا لعراقية_بين_النجاحات_والاخفاقات%20 ، ص 5

(11) عدنان البار، خالد علي المرحبي ، التحول الى الاقتصاد الرقمي كيف ولماذا، (جامعة الملك عبد العزيز: مجلة كلية الحاسبات وتقنية المعلومات ، العدد1، 2019).

(12) علياء حسين خلف الزركوشي، منتهى زهير محسن السعدي، التحول الى الاقتصاد الرقمي في العراق ضرورة تنموية، (بغداد ، مجلة كلية الكوت الجامعية ، 2022).

(13) علي محمد الخوري، الحوكمة الرقمية: مفاهيم وممارسات، (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2021)

(14) فارس رشيد البياتي، اقتصاديات برمجيات نظم المعلومات، (الاكاديمية العربية في الدنمارك , 2008)

(15) فاضل نعمه طاهر الصريفي ، الاقتصاد الرقمي التحولات والاتجاهات، (جامعة الكوفة: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، 2022)، كلية الإدارة والاقتصاد .

(16) مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمكتب التنفيذي للاتحادات المتخصصة في جامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2022.

(17) وسن مشعل سرحان، عبد الرزاق حمد حسين، الاقتصاد الرقمي ودوره في التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي(دراسة تحليلية) للمدة (2004-2020) ، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد18، العدد 59، 2022.

(18) Maryam Firas Abdullrada, Bushra Ali Waheeb, The Role of Digital Economy in Iraqi Economic Growth for The Period of 2010-2022 (Analytical Study), Bagdad, Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS), vol29,2023,p100